دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي
بن ملوكة خيراني / طيبي عيسى، المجلد الحادي عشر، العدد 3، ديسمبر 2020،
ص ص 347-361

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي

The role of the Algerian mediation in resolving the armed conflict in Mali

بن ملوكة خيراني (*)
مخبر إصلاح النظام الدستوري و متطلبات الحكم الراشد
جامعة الجلفة ،الجزائر
bbenmelouka.k@yahoo.com

عيسى طيبي
مخبر إصلاح النظام الدستوري و متطلبات الحكم الراشد
جامعة الجلفة ،الجزائر
aissa20062008@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2018/07/26 تاريخ القبول: 2019/05/14 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

لقد حاولنا من خلال ورقتنا البحثية معرفة الدور الذي لعبته الوساطة الجزائرية الرامية لحل النزاع العسكري الداخلي في مالي ، النزاع الذي دام لعدة عقود و أثر بصورة مباشرة على الأمن و السلم الإقليمي .لقد ضلت الجزائر تمارس دور الوسيط النزيه و الفعال بين أطراف الأزمة في دولة مالي مفضلة دائما حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ، وقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية بعد جهود كبيرة من إقناع الأطراف المتحاربة من توقيع العديد من اتفاقيات السلام سواء اتفاقية تمنراست سنة 1991 أو اتفاقية الجزائر سنة 2006 و أخيرا اتفاقية الجزائر سنة 2015.

الكلمات الدالة:

الوساطة ، النزاع المسلح ، الدبلوماسية ، المفاوضات،السلم الإقليمي.

Abstract:

Through our research paper, we have tried to learn the role played by the Algerian mediation to resolve the internal military conflict in Mali, the decades-long conflict that has had a direct impact on regional security and peace. Algeria has failed to play the role of an honest and effective mediator between the parties to the crisis in the State of Mali and always preferred to resolve international disputes by peaceful means. The Algerian diplomacy has succeeded in convincing the warring parties to sign many peace agreements, like the Tamanrasset Agreements of 1991, 2006 and the convention of 2015.

(*) المؤلف المرسل: بن ملوكة خيراني : bbenmelouka.k@yahoo.com

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

Key Words:
Mediation; armed conflict;diplomacy; negotiations; regional peace.

.

****

1 . مقدمة:

ما فتئت الجزائر تلعب دورا هاما في حل فتيل الكثير من النزاعات الدولية و الإقليمية، و هذا من خلال دبلوماسيتها النشطة خاصة إبان فترة السبعينات من القرن الماضي، و ظهر هذا النشاط جليا من خلال الوساطة الجزائرية بين كل من العراق و إيران ، و التي أدت إلى توقيع مايسمى باتفاق الجزائر سنة 1975، أو كذلك وساطة وزير الخارجية الجزائري الأسبق محمد الصديق بن يحي لحل أزمة الرهائن الأمريكيين مع إيران و هذا سنة 1980. تواصل دور الجزائر الوفي لمبادئ سياستها الخارجية المكرسة في مختلف الدساتير، وقامت بمحاولات حثيثة و مستمرة لحل النزاع الداخلي المسلح الذي نشب في دولة مالي من خلال وساطة دبلوماسيها المخضرمين برغم الأزمة الداخلية الخطيرة التي ضربتها إبان فترة التسعينيات و التي شهدت معها أفول دبلوماسيتها . فهل نجحت الوساطة الجزائرية في حل النزاع العسكري في مالي ؟

إن الهدف من الدراسة هو تحديد مدى أهمية الجهود الدبلوماسية ممثلة في الوساطة التي قامت بها الدولة الجزائرية لحل النزاع شمال مالي ، وقد استعنا في سبيل ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي. وللإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا سنحاول فهم معنى الوساطة كآلية لحل النزاعات ، ثم نتطرق إلى بعض النماذج لعمليات الوساطة الدبلوماسية ، و أخيرا نناقش دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح الداخلي الذي عانت منه دولة مالي .

2. الوساطة كآلية دبلوماسية لحل النزاعات

1.2 مفهوم الوساطة:

الوساطة "عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد ذو مركز رفيع لمحاولة إيجاد تسوية لنزاع قائم بين دولتين"[1] كما يعرفها البعض الآخر بأنها "أسلوب من الأساليب البديلة لفض النزاعات التي تقوم على توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع و الحوار و تقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد، وذلك لمحاولة التوصل لحل ودي يقبله أطراف النزاع".[2]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

و يرى آخرون أن الوساطة هي " أسلوب من الأساليب البديلة لتسوية النزاعات،التي تقوم على توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع و الحوار و تقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد ، وذلك لمحاولة التوصل لحل ودي يقبله أطراف النزاع ".[3] وتختلف الوساطة عن المساعي الحميدة ، فالدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة تكتفي بالتقريب بين الدولتين المتنازعتين ، وحثهما على استئناف المفاوضات لتسوية النزاع دون أن تشترك هي في ذلك ، بينما تشترك الدولة التي تقوم بالوساطة في المفاوضات التي تتم بين الطرفين المتنازعين وتقوم باقتراح الحل الذي تراه مناسبا إذا رأت أن ذلك يساعد على الوصول لنهاية موفقة .[4] لا يوجد أي التزام على أية دولة في أن تقدم وساطتها وهي إنما تقوم بذلك بملئ إرادتها كما عليه الحال في المساعي الحميدة ، كذلك فإن كل من طرفي النزاع حر في قبول أو رفض عرض الوساطة ، كما أن النتيجة التي تنتهي إليها الوساطة غير ملزمة لطرفي النزاع ولا يمكن فرضها عليهما لأن اقتراحات الوسيط هي مجرد توصيات .[5]

ويمكن أن تتم الوساطة باقتراح من الطرف الثالث نفسه ، كما يمكن أن تتم بناء على طلب من أحد أطراف النزاع أو كلاهما.وفي كلتا الحالتين فإن القيام بالوساطة معلق على موافقة طرفي النزاع وهي في الأخير وسيلة لمساعدة طرفي النزاع على حل نزاعهما بنفسهما ، أي أن تدخل الغير لا يهدف إلى إصدار قرار يفصل في النزاع القائم و إنما على تشجيعهما على الفصل فيه.وهي تهدف كذلك إلى محاولة تلطيف الجو و تخفيف حدة التوتر أو إيقاف المواجهة المسلحة تمهيدا لدخول الأطراف في مفاوضات مباشرة تسبقها مفاوضات غير مباشرة عن طريق الوسيط.[6]

2.2 خصائص عملية الوساطة :

يقوم بعملية الوساطة طرف ثالث مقبول لدى الطرفين أو الأطراف المتنازعة سواء كان دولة أو منظمة دولية أو فرد ، ويجب أن يكون الوسيط قدر كبير من المهارات و الخبرات و المعارف .[7] كما يجب أن يكون حياديا،وله علاقات جيدة مع أطراف النزاع،ويعمل في سرية،[8] كذلك يجب أن يتمتع الوسيط بمجموعة من الصفات الشخصية منها،القدرة على تحديد المشاكل، وعلى استخدام اللغة الواضحة ، ومعرفته بالقيم التي تتمسك بها الأطراف المتنازعة ، كالأمور المتعلقة بالأصل الإثني و الديني، ناهيك على ضرورة تمتعه بالقدرة على التحليل و رباطة الجأش.[9]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتميز الوسيط بمجموعة من الصفات المهنية التي لاغنى عنها،ومنها الفهم الواضح لطبيعة الوساطة و حدودها،وفهم دوافع و مصالح الجهات الفاعلة التي ستجرى معها الوساطة كالجهات الفاعلة الوطنية التي تمتلك القدرة على وقف الحرب أو إشعال فتيلها من جديد و القوى غير المرئية التي تشكل جزءا من النزاع، والجهات المؤثرة على المستوى المحلي و الدولي.

3.2 أساليب الوساطة :

1.3.2 الأسلوب الانعكاسي : [10]

يستخدم من قبل الوسطاء في إطار إعداد توجهاتهم حول النزاع، ولإقامة علاقات ارتباطية بأطراف النزاع. وهكذا، فإن إجراءات بناء الثقة التي تتم من خلال هذا الأسلوب تسهم في خلق علاقات التقارب ومن ثم تؤثر على فرص نجاح الوساطة. وعلى سبيل المثال، فإن الوسطاء فى مجالات العمل يقومون بصقل وتمتين تلك العلاقات من خلال إيجاد إحساس بالشراكة أو التساوي في المجتمع، يعطى الجميع أهمية واحدة بغض النظر عن مراكزهم.

2.3.2 الأسلوب غير التوجيهي أو التلقائي :

وهو يمثل واحداً من أهم وظائف الوسيط غير الموجهة أو غير التوجيهية التي تتمثل في الدعم التلقائي للاتصالات بين الأطراف، وصياغة جدول أعمال يتيح تناول الموضوعات بكفاءة، من خلال القيام بالتالي:[11]-يقوم الوسيط بدور حلقة الاتصال، رغم أن الاتصال المفتوح قد لا يصلح في كل الأوقات لدعم قدرة الأطراف على التوصل إلى اتفاق.

-دعم فرص التوصل إلى نتائج أفضل، يمكن للوسطاء أن يساعدوا الأطراف على تبادل الاتصال حول عروض معقولة و مقبولة.

-تقدير البدائل المتاحة من خلال تبادل المواقف بأن يضع كل طرف نفسه مكان الطرف الأخر.

-يقوم الوسطاء بترتيب لقاءات تمهيدية تستكشف الموضوعات و القضايا، التي يثيرها الأطراف مع اقتراح بداية التعامل مع الموضوعات الأسهل أولا.

-يتدخل الوسيط لتجنب وصول الأطراف إلى تصاعد درجة الانفعالات، بما يحول دون مقاطعة الأطراف لبعضها بعض .

3.3.2 الأسلوب التوجيهي:

وهو يشير إلى الأساليب التي يتبعها الوسيط لتشجيع الأطراف على التسوية، والتي تتضمن ممارسة الضغوط من أجل التنازلات، وتقديم اقتراحات وتوصيات محددة تقود إلى

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الاتفاقيات، خاصة وأن هناك بعض التصورات بأن وساطة التوجيه الذاتي والوساطة الموجهة إنما تتناقض فيما بينها. ذلك أن الوساطة كونها موجهة ، فإن الوسطاء، يخاطرون بالمساومة والتوفيق على حساب حيادهم، بينما الرأي المهني التخصصي، والملاحظة الدائمة للوساطة في الممارسة الفعلية، أي لوساطة التوجيه الذاتي، إنما تقترح أن الوساطة الجريئة أو المبادرة ذات الطابع الهجومي تمثل النمط الأكثر شيوعاً عن كونها الاستثناء. أكثر من ذلك، فإنه في المواقف التي تتزايد فيها الأعمال ذات الطابع الهجومي، فإن الوساطة الموجهة قد تكون الطريقة الوحيدة لتحريك الأطراف نحو التسوية وعلى أية حال، فإن التعليق على، أو الاستجابة إلى، المقترحات قد يبدو أمراً مساعداً، غير أن تأثير وفعالية التطوير العملي للمقترحات والتوصيات يكون محدودا بطبيعته من حيث الوقت، كما أن تكتيكات ممارسة الضغوط والتهديدات التي قد تبدو عالية الخطورة يمكن أن يتجاوز تأثيرها النزاع الحالي القائم.

4.2 الوساطة في المواثيق و القرارات الدولية :

يعود استخدام الوساطة في حل النزاعات الدولية إلى أواخر القرن السادس عشر، أين كانت تلجأ الدول المتحاربة إلى محاولة حل نزاعاتها بمساعدة الوساطة . ولقد توخت اتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و 1907 تنظيم الوساطة و اعتبارها مجرد مشورة غير إلزامية، سواء أتمت عفويا أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة ونصت أيضا أن الوساطة لا تعتبر في حد ذاتها عملا غير ودي ، وأنه يحق للدول إعادة عرض وساطتها رغم رفضها أول مرة ، وأحدثت المادة الثانية من اتفاقية 1907 مبدأ اللجوء إلى الوساطة و الاستفادة منها قبل الاحتكام إلى السلاح ، غير أنها قيدت هذا المبدأ بعبارة " بقدر ما تسمح به الظروف" مما أضعف قوته و مرماه.[12]

وضع مؤتمر بيونس ايرس المنعقد سنة 1936 معاهدة جديدة للمساعي الحميدة و الوساطة، تؤكد على هذين الأسلوبين القديمين و لكن في إطار جديد . ونصت المعاهدة على أن يقوم بدور الوسيط مواطن بارز يختار من قائمة موضوعة سلفا تضم أسماء المواطنين الدين ترشحهم الجمهوريات الأمريكية و بمعدل مواطنين من كل دولة . و من الأمور المثيرة للاهتمام في هذه المعاهدة هو النص فيها على الكتمان و عدم النشر في تسوية المنازعات ، و من ضمن ذلك عدم وضع أي تقرير من قبل الوسيط ، و إحاطة محاضر الجلسات بالسرية الكاملة.[13]

كما أخذ ميثاق جامعة الدول العربية بأسلوب الوساطة في المادة الخامسة منه حيث جاء فيها " ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

وبين دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها " .[14] أما محكمة العدل الدولية فقد أشارت في بعض قراراتها إلى أهمية اللجوء إلى الوساطة كأسلوب لتسوية النزاعات الدولية ، ومن ذلك ما نص عليه قرارها الصادر بتاريخ 25 جويلية 1997 حول القضية المتعلقة بمشروع غابشيكوفو-ناغيماروس حيث ذكرت المحكمة (وفي هذه الحالة ربما تكون مشاركة طرف ثالث مفيدة وهامة للغاية في إيجاد حل ، شريطة أن يكون كل من الطرفين مرنا في موقفه).[15]

3. نماذج من عمليات الوساطة

لقد طرأ تطور جديد على أسلوب الوساطة وهو استخدامه بهدف وضع حد للحروب الأهلية ، بعدما كان يقتصر فقط على محاولة وضع حد للحروب بين الدول، و المثال الذي يجب عدم الخلط بينه و بين التدخل هو ما حصل سنة 1947 حينما تبنت الدول العشرين المجتمعة في مؤتمر الدفاع عن الدول الأمريكية المجتمع في كويتاندينا في البرازيل بالإجماع اقتراح يدعو للقيام بوساطة مشتركة لإنهاء الحرب الأهلية التي كانت دائرة في براغواي ، وقضت الخطة التي وضعتها أوروغواي بإرسال رسائل إلى كل من طرفي النزاع تطلب فيها وضع حد سريع للقتال.[16]

ويلجأ إلى الوساطة لتدارك وقوع حرب كالوساطة البريطانية سنة 1867 بين فرنسا و بروسيا بخصوص الكسمبورغ ، ووساطة البابا بين ألمانيا و اسبانيا في الخلاف المتعلق بجزر الكارولين سنة 1885.كما يلجأ للوساطة لأجل إنهاء حرب قائمة أصلا بين دولتين كالوساطة الفرنسية لإيقاف الحرب الاسبانية الأمريكية و التي أفضت إلى عقد معاهدة الصلح في باريس بتاريخ 10 ديسمبر 1898 ، ووساطة الولايات المتحدة لوضع حد للحرب الروسية اليابانية التي أدت إلى عقد معاهدة صلح في بورتموث بتاريخ 05 جويلية 1905 ، ووساطة اليابان لإنهاء الحرب الفرنسية في الهند الصينية و التي نتج عنها اتفاق طوكيو المؤرخ في 11 مارس 1941.[17]

كما طرأ تطور آخر يتمثل في اختيار شخصية بارزة للوساطة و ليس دولة ، فقد عين مجلس الأمن سنة 1950 كل من القاضي الأسترالي أوين ديكسون ، وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق فران كراهام ، و الدبلوماسي السويدي السيد جارنك كوسطاء في النزاع الذي وقع بين الهند وباكستان حول قضية كشمير، كما تم سنة 1955 تعيين السويدي نياس فون ستاجرن بوصفه وسيطا لحل الأزمة التي نشبت بين الفرنسيين و البريطانيين حول ما يعرف بقضية المساهمين في القرض الياباني [18]

هذا و قد عين مجلس الأمن الكونت برنادوت وسيطا في فلسطين بين الدول العربية و سلطات الاحتلال الاسرائيلي في 20 مايو 1948 لكن اغتالته عصابة صهيونية في 07 جويلية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

1948 فعين المجلس مكانه رالف بانش الذي أدت أنشطة الوساطة التي قام بها إلى إنهاء الحرب الفعلية بين سلطات الاحتلال الإسرائيلي و الدول العربية سنة 1948.[19]

كما تجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الإفريقي قام بتعيين الدبلوماسي المخضرم وزير الخارجية الجزائري الأسبق رمضان لعمامرة في 23 جوان 2018 كوسيط في النزاع الناشب في دولة جزر القمر ، وكان الوزير لعمامرة قد تدخل من خلال الوساطة في حل أزمة سابقة في جزر القمر.[20]

4. وساطة الجزائر في حل النزاعات في دولة مالي

1.4 النزاع في مالي:

يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية العسكرية المتأصلة نتيجة عجز الحكومة المركزية في باماكو التكيف مع مطالب سكان شمال مالي و المتمركزين في المثلث الاستراتيجي (غاو،تومبوكتو،كيدال)،فمنذ استقلال مالي عن الاستعمار الفرنسي مع مطلع الستينات من القرن العشرين لم تستطع السلطة المركزية ضبط النزاعات المتكررة و الدورية التي عرفتها دولة مالي. فقد قام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بني عام 1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد،وغذى عاملان رئيسيان عدم الاستقرار في شمال مالي،أولهما التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين إقليمي مالي الشمالي و الجنوبي مع شعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاباة الحكومة لإقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب الشمال،أما العامل الثاني فهو التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال مما عزز الشعور بعد الانتماء للوطن لدى الطوارق و الأقليات الأخرى في الشمال.[21]

لو نظرنا إلى دور الجزائر فإنها تشكل وسيطا مقبولا لدى دول العالم الثالث والتي تسمى بدول الجنوب وهذا لحيادها ووفائها لمبادئها الراسخة في السياسة الخارجية ، كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية و حل مختلف النزاعات بالطرق السلمية ومساندتها المستمرة للشعوب التي تسعى لتصفية الاستعمار من خلال دعم مبدأ تقرير المصير. لقد شكل نزاع الطوارق في مالي هاجسا أمنيا كبيرا للسلطات في الجزائر لهذا فقد سعت الدولة الجزائرية إلى محاولة حل النزاع و هذا من خلال وساطتها الدائمة بين الأطراف المتناحرة ، و قد أسفرت الوساطة إلى توقيع عدة اتفاقيات .

1.1.4 قمة جانت 1990 :

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

ضمت كل من الجزائر و مالي و النيجر و ليبيا في مدينة جانت يومي 08-09 سبتمبر 1990 حيث أكدت فيه الدول المشاركة على ضرورة استقرار المنطقة وهذا من خلال تنمية المناطق الحدودية ووضع حد لتهميش السكان بالحدود بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ، مع التشديد على عدم استعمال القوة لحل المشكل التارقي .[22]واستطاع الوسيط الجزائري أن يقنع زعيم المتمردين الطوارق بالحضور شخصيا إلى تمنراست فكان ذلك يوم 12 ديسمبر 1990 ، إلا أن المفاوضات كانت صعبة بسبب تمسك كل طرف بشروطه التعجيزية.

2.1.4 اتفاقية تمنراست 1991 :

رأى الرئيس المالي موسى تراوري أن مشكلة الطوارق بدأت تزداد تأزما، فالوضع الداخلي يزداد تأزما بالإضافة إلى أن المتمردون يكبدون الجيش المالي مزيدا من الخسائر في الأرواح و العتاد ، فطلب وساطة مباشرة من الدولة الجزائرية التي عقدت اجتماعا بين أطراف النزاع ممثلين في الحكومة المالية من جهة و الجبهة الشعبية لتحرير أزواد من جهة أخرى أين تم التوقيع على ما سمي باتفاقية تمنراست و التي نصت على ضرورة وقف الهجمات المسلحة بين الطرفين و العمل على منح منطقتي " تمبكتو" و "كيدال" حكما ذاتيا. ومن جملة المكاسب التي خرج بها الأزواد من الاتفاقية هو تنصيب اللجنة التي تم الاتفاق عليها و التي تتشكل من 8 أعضاء من كل طرف مع 6 ممثلين من الجزائر مهمتها تسريع تطبيق بنود الاتفاقية سواء من الطرف المالي أو من طرف المتمردين الطوارق.[23]وقد نصت الاتفاقية على[24]

-وقف إطلاق النار و إطلاق سراح المسجونين

-إعادة توطين العناصر المتمردة

-التخفيف من التواجد الحكومي العسكري شمال البلاد

-إبعاد الجيش عن إدارة الشؤون المدنية

-تفكيك بعض المراكز العسكرية

-إدماج العناصر المتمردة في القوات المسلحة وفقا لآليات تحدد لاحقا

-الإسراع في تطبيق فكرة اللامركزية

-توجيه نصف قروض البرنامج الرابع للاستثمار نحو المناطق الشمالية

تلت هذه الاتفاقية لقاءات عديدة لرؤساء القبائل منها لقاء الجزائر الأول المنعقد يومي 29 و 30 سبتمبر 1991 وكان إطارا لتحضير المفاوضات.

3.1.4 لقاء الجزائر 1992:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

انعقد اللقاء في الجزائر بين 22 و 24 جانفي 1992 أين توصل الأطراف المشاركون إلى الاتفاق على توقيع هدنة دائمة و إطلاق سراح المسجونين ، بالإضافة إلى تنصيب لجنة مكلفة بالتحقيق في التجاوزات المرتكبة من جميع الأطرف و إنشاء خلية أزمة مهمتها المتابعة. وقد تلى هذا لقاء ثالث بالعاصمة الجزائرية في مارس 1992 تم فيه تحقيق اتفاق وطني أو ما يسمى باتفاقية باماكو.

4.1.4 لقاء الجزائر 1994 :

كان هذا اللقاء لأجل تذليل العقبات التي أعاقت تطبيق اتفاقية باماكو و تلخصت هاته الصعوبات في تعثر إدماج المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية وعدم تسهيل عودة اللاجئين الطوارق لبلدانهم الأصلية بالإضافة إلى تأخر وضع جهاز أمني قوي لحماية الأشخاص و الممتلكات.

5.1.4 لقاء تمنراست 1994 :

حرص المجتمعون على ضرورة تجاوز الصعوبات في هذا اللقاء الذي عقد من 27 إلى 30 جوان، و كخلاصة لهذا اللقاء فقد تم التوصل فيه إلى إدانة ما يحصل في شمال مالي، مع العمل على إعادة انتشار القوات العسكرية بهدف استتباب الأمن و السلام و الالتزام بتطبيق ما جاء في لقاء الجزائر لسنة 1994 . وقد تمخض لقاء تمنراست على إعلان نهاية الاشتباكات و هذا على هامش حفل أقيم في تمبكتو في 26 مارس 1996 حضره وزير الداخلية الجزائري أنذاك مصطفى بن منصور.[25]

6.1.4 اتفاقية الجزائر 2006:

بعد الاستقرار النسبي الذي عرفته منطقة شمال مالي بعد اتفاق تمنراست، عاد التوتر من جديد بين المتمردين الطوارق و حكومة مالي والذي تزامن مع تأسيس حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير الذي يقوده " ابراهيم باهنغا " ليبلغ ذروته نهاية 2005 و بداية 2006 ، مما استدعى بالحكومة المالية إلى طلب رسمي للجزائر بإحياء الوساطة القديمة. وتوجت الجهود الدبلوماسية في إقناع الفرقاء الماليين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد ، وكان " باهنغا" ممثلا للطوارق و الجنرال " كافوغوناكوني" ممثلا للجيش المالي، أما الجانب الجزائري فقد مثله وزير الخارجية "محمد بجاوي" و الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية " عبد القادر مساهل " بالإضافة إلى سفير الجزائر بمالي المخضرم عبد الكريم غريب و الذي يعد مهندس هذا الاتفاق الذي وقع في 04 جويلية 2006.[26]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ونص اتفاق الجزائر على :

-التمسك بالجمهورية الثالثة لمالي و التأكيد على التمسك باحترام الوحدة الترابية و الوحدة الوطنية

-التأكيد على الحرص على السلام و الاستقرار و الأمن في البلاد و التفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لمناطق الشمال و منها كيدال

-ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة كيدال في المجال الاجتماعي و الاقتصادي

- التأكيد على ضرورة ترقية التنوع الثقافي لمالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مناطق الشمال و التذكير بمكتسبات العقد الوطني الموقع في أفريل 1992 ، و الذي اعترف بخصوصية شمال مالي وضرورة تكفل أهالي المنطقة بقضاياهم المحلية ، و مشاركتهم في التسيير الوطني و التأسيس لمسار اقتصادي للتعاون و التنمية بمساهمة شركاء أجانب.

-تجنيد كل الموارد البشرية و المادية، و تثمين الطاقات المحلية لأجل العمل على خلق تنمية مستدامة في منطقة كيدال.

-التزام الحكومة بإيجاد حلول سياسية دائمة و مستدامة للأزمة .

-العمل على تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق، يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار

-وضع نظام صحي يلائم طبيعة البدو الرحل.

-القضاء على عزلة المنطقة من خلال تطوير شبكات الطرق الرئيسية .

- وضع نظام تعليمي يمكن أبناء المنطقة من التمدرس بصفة منتظمة مع تخصيص منح تعليمية للخارج.

-إنشاء لجنة متابعة من تسعة أعضاء تتشكل من ثلاث ممثلين من طرفي الأزمة إضافة إلى الوسيط الجزائري ، ويكون مقرها في كيدال للسهر على تطبيق ما تم التوصل و الاتفاق عليه ، وتتفرع عنها مجموعة تقنية للأمن تشرف على عملية استرجاع الأسلحة و الذخيرة و المعدات العسكرية المستولى عليها، مع تسوية الوضعية الاجتماعية و المهنية للمسلحين الطوارق مع التزام الحكومة المالية بإطلاق سراح جميع الأشخاص المعتقلين بعد الأحداث .

إلا أن تطبيق بنود الاتفاق أدى إلى حدوث خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 23 فبراير 2007 بالجزائر على

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق، الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق2006 ،والثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم.[27] أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو وغاو)، وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس 2008 ،إلا أن هذا الاتفاق لم يؤدي إلى نتيجة فاشتد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس الشهر، فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من 23 إلى 27 جويلية 2008،)وتُوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود، وحرصا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة لمراقبة مدى تطبيق بنود الاتفاق.

7.1.4 اتفاقية الجزائر 2015 :

اندلعت الحرب مجددا في منطقة الأزواد بعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 ، وذلك بعد عودة آلاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن الجيش الليبي إلى شمال مالي وبحوزتهم أسلحة ثقيلة، لينضموا إلى صفوف الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA التي تمثل طوارق شمال مالي.. وقد اشتدت المعارك بين مقاتلي الحركة والجيش المالي في مدن تساليت، وأجلهوك، ومنكا، في شمال شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر، وبعد أسابيع انتقلت إلى قرب العاصمة المالية باماكو.[28] وبعد انقلاب 22 مارس/ آذار 2012 في مالي الذي أطاح برئيسها أمادو توماني توريه، إثر هجوم 24 يناير/ كانون الثاني 2012 على حامية عسكرية في الشمال وقضى فيه سبعون جنديا من الجيش المالي أو أكثر بعد أن باغتهم مسلحون بينهم عناصر من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجماعات تنتمي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بدأ الصراع في شمال مالي يأخذ منحا خطيرا ينذر بحرب قد تكون طويلة المدى، بعد التطورات المتسارعة والمتمثلة في اختطاف أجانب من بينهم فرنسيين من طرف جماعات إسلامية متشددة، حيث بدأ تدفق الدعم العسكري واللوجستي الدولي، وإعلان انطلاق المعارك البرية ضد الجماعات المتطرفة.[29]

و بالرغم من الحرب المندلعة فقد ظلت الجزائر تدعم خيار الحوار السياسي لحل الأزمة في شمال مالي، لذلك حرصت على الحفاظ باتصالاتها مع مختلف الأطراف، كما قامت بعقد اجتماع بين ممثلي المجتمع المدني في مالي لتفعيل الحوار السياسي في جوان 2013 ،ثم أشرفت

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

على عقد جلسة حوار بين عدد من الجماعات التي تمثل المتمردين الطوارق في شمال مالي نهاية جانفي 2014 كالحركة العربية الأزوادية، و المجلس الأعلى للأزواد، وقد تم الاتفاق خلالها على أرضية مشتركة لإعادة إطلاق المفاوضات مع حكومة "باماكو" حول الأزمة في الشمال.[30]

و لتحصين منطقة شمال مالي من خطر الانفصال بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الإستراتيجية حول شمال مالي وفقا لقرار اتخذه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و الرئيس المالي أبو بكر كايتا خلال زيارة هذا الأخير إلى الجزائر يومي 18 و19 جانفي 2014 ،و تعمل هذه اللجنة على إقامة شراكة إستراتيجية بين البلدين، كما تهدف إلى متابعة كل الإجراءات التي من شأنها المساهمة في التسوية السلمية لمشاكل شمال مالي بكل أبعادها، وقد عقدت دورتها الأولى بالجزائر العاصمة في 02 مارس 2014 و تم الاتفاق خلالها على تكثيف جهود الجزائر و مالي لإنشاء جبهة موجهة لمواجهة الأخطار التي تهدد أمن البلدين لا سيما الإرهاب و الاتجار بالمخدرات [31]. وبعد ثمانية أشهر من المفاوضات المباشرة بين كل من الحكومة المالية و ست مجموعات مسلحة بوساطة جزائرية ، تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من إقناع الأطراف بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلام يوم الفاتح من شهر مارس 2015 ، وهذا في العاصمة الجزائرية.وبهدف إيجاد توازن بين مطلب الحكم الذاتي و مطلب ضرورة بسط سيادة الدولة المالية على كامل أراضيها، دعى نص الاتفاق الذي رعته الجزائر إلى " ضرورة إعادة بناء الوحدة الوطنية للبلاد على قواعد تحترم وحدة أراضيها ، وتأخذ في الاعتبار تنوعها الاثني و الثقافي ، كما نص الاتفاق على تشكيل مجالس محلية تنتخب بالاقتراع العام المباشر و تمتلك صلاحيات مهمة بالإضافة إلى العمل على إشراك أكثر لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية.[32]

5. الخاتمة :

من خلال ما قدمناه من تحليل يمكن القول أن وساطة الجزائر لمحاولة حل النزاع العسكري الداخلي في مالي تمكنت إلى حد بعيد من المساعدة على بسط نوع من السلم و الاستقرار في شمال دولة مالي و هي المنطقة التي شهدت حربا طاحنة بين المتمردين و الحكومة الشرعية.

وبالرغم من تعقيدات النزاع و تأثره بالانفلات الأمني في ليبيا و ما تبعه من تدخل عسكري فرنسي ، إلا أن الجزائر واصلت مساعيها الدبلوماسية الرامية إلى محاولة حل النزاع بالطرق السلمية لا سيما الحوار و المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع، الشيئ الذي أثمر اتفاق الجزائر الذي وقع بالأحرف الأولى في العاصمة سنة 2015 .ولا يفوتنا في ختام ورقتنا البحثية إلا

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

أن نتقدم بمجموعة متواضعة من الاقتراحات ة التي نعتقد أن تنفيدها يساهم أيجابيا في إرساء السلم بمنطقة شمال مالي ، المنطقة التي تمثل بعدا استراتيجيا هاما للأمن القومي للجزائر.

إقتراحات:

-ضرورة تبني ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية وهذا بتشجيع المستثمرين الجزائريين على ولوج السوق في دولة مالي من خلال القيام بمشاريع مربحة في جميع المجالات التنموية.

-قيام الحكومة الجزائرية بالاستثمار المباشر في شمال مالي لا سيما في مجال الطاقة من خلال التنقيب على البترول و الغاز و اليورانيوم.

-استغلال و توطيد العلاقات بين كل من طوارق الجزائر و طوارق مالي من خلال تطوير العلاقات الثقافية و الدينية من خلال تفعيل دور الزاوية التيجانية التي تمتلك نفوذا كبيرا في المنطقة.

-التنسيق مع الحكومة المالية لأجل تكوين الإطارات من شمال مالي في مختلف الجامعات الجزائرية.

6. قائمة المراجع :

أولا: بالعربية

- **الكتب:**

1- الخير قشي،الوسائل التحاكمية و غير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1999.

2- جمعة سعيد سرير ، د.محمد حمد العسبلي ، وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة،2017.

3- خليل حسين ، موسوعة القانون الدولي العام ،الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية ،2012.

4- شارل روسو ، القانون الدولي العام ، الأهلية للنشر و التوزيع ، بيروت،1987.

5- عصام جميل العسلي ،دراسات دولية،منشوران اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1998.

6- مصطفى سلامة حسين ، العلاقات الدولية ، إدارة المطبوعات، الإسكندرية،1984.

- **المذكرات :**

1- بلقسام مريم ، السياسة الخارجية للجزائر في محيطها الأمني الإقليمي ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2016 .

2- داله وهيبة،السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق بن عكنون،2014.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

3- ليلى قارة ، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

- **المقالات:**

1- الجار الله ، الوسائل الدبلوماسية ، مجلة الدبلوماسي ،العدد 82، 2016.

2- ساعو حورية ، غربي محمد،موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي،مجلة الدراسات الاجتماعية و الانسانية،العدد18 ،2017.

3- لبال نصر الدين،المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي ،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،العدد العشر،2017.

4- منير محمد بدوي،الوساطة و دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات،مجلة دراسات مستقبلية،جامعة أسيوط،مصر،المجلد الثامن،2003.

- **مواقع الانترنت:**

1- أحمد عيساوي ،أطراف النزاع في مالي يوقعون اتفاق سلام في الجزائر،تاريخ الإطلاع 23-07-2018 على الساعة 15سا20د ..**www.albawaba.com/ar/662638**

2-محمد عبد العزيز ولد الصوفي ،النزاع في شمال مالي و منطقة أزواد ، تاريخ الاطلاع 22-07-2018 على الساعة 14سا30 د . **http://essaha.info/node/3074**

3-محمد بلعاليا،رمضان لعمامرة يعود للظهور من بوابة الوساطة في أزمة بجزر القمر ، تاريخ الإطلاع 23-07-2018 على الساعة 16سا20د،**https://www.tsa-algerie.com/ar**

7.الهوامش:

[1]-د.عصام جميل العسلي ،دراسات دولية،منشوران اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1998،ص86.

[2]-https://pulpit.alwatanvoice.com

[3]-مصطفى سلامة حسين ، العلاقات الدولية ، إدارة المطبوعات، الإسكندرية،1984،ص221.

[4]-د.أحمد الجار الله ، الوسائل الدبلوماسية ، مجلة الدبلوماسي ،العدد 82، 2016، ص28.

[5]-د.عصام جميل العسلي ، مرجع سابق، ص87.

[6]- د. الخير قشي،الوسائل التحاكمية و غير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1999،ص21.

[7]- د.جمعة سعيد سرير ، د.محمد حمد العسبلي ، وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة،2017، ص73.

[8]د.منير محمد بدوي،الوساطة و دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات،مجلة دراسات مستقبلية،جامعة أسيوط،مصر،المجلد الثامن،2003،ص78.

[9]- الأمين العام للأمم المتحدة ،تعزيز دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية و منع نشوب النزاعات وحلها ،تقرير رقم A/66/811مؤرخ في 25 جوان 2012 ،ص140.

[10]-د.منير محمد بدوي ،مرجع سابق،ص83.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[11]-د.جمعة سعيد سرير، د. محمد حمد العسلي، مرجع سابق، ص81.

[12]-د.خليل حسين ، موسوعة القانون الدولي العام ،الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية ،2012، ص548.

[13]- د.عصام جميل العسلي ، مرجع سابق، ص87.

[14]- أنظر المادة 05 من ميثاق جامعة الدول العربية.

[15]-أنظر قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 25 جويلية 1997.

[16]- د.خليل حسين ،مرجع سابق ، ص549.

[17]-شارل روسو ، القانون الدولي العام ، الأهلية للنشر و التوزيع ، بيروت،1987، ص288.

[18]- شارل روسو ، مرجع سابق ،ص 288.

[19]- د.خليل حسين ،مرجع سابق ، ص549.

[20]-https://www.tsa-algerie.com/ar

[21]-ساعو حورية ، غربي محمد،موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي،مجلة الدراسات الاجتماعية و الانسانية،العدد18 ،2017،ص249.

[22]- ليلى قارة ، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص79.

[23]- ليلى قارة، مرجع سابق، ص82.

[24]-لبال نصر الدين،المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي ،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،العدد العشر،2017،ص558.

[25]-ليلى قارة ، مرجع سابق، ص84.

[26]- ليلى قارة ، مرجع سابق، ص84.

[27]-داله وهيبة،السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق بن عكنون،2014،ص286.

[28] - http://essaha.info/node/3074.

[29] -http://essaha.info/node/3074

[30]- بلقسام مريم ، السياسة الخارجية للجزائر في محيطها الأمني الإقليمي ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2016 ، ص92.

[31]- بلقسام مريم ، مرجع سابق، ص92.

[32]-www.albawaba.com/ar/662638.